دور المنظمات الدولية في مكافحة الفساد
(منظمة الشفافية الدولية انموذجا)

Doi: 10.23918/ilic2021.30

ا. د. ازهار عبدالله حسن [1]
م. م. شيماء جمال محمد
كلية القانون والعلوم السياسية / جامعة كركوك

المقدمة

أن الفساد آفة تعاني منها الشعوب وتعوق المساواة والعدالة كنتيجة لاستخدام الاساليب غير الشرعية في سبيل تحقيق الاهداف والغايات بالتحايل على الانظمة والاجراءات, اذ شهدت المجتمعات الانسانية وعلى مر العصور ظاهرة الفساد بحيث ارتبط وجودها بوجود الانظمة السياسية والتنظيم القانوني والسياسي, وبما انها لا تقتصر على شعب معين او ثقافة دولة دون اخرى, فأنها تطورت واصبحت من القضايا العالمية التي ازدادت حدتها ووتيرتها مع التطور التكنلوجي والتقني التي انتقلت الى مجال اوسع بحيث اصبح الفساد نوعا من الجرائم العالمية العابرة للحدود وتتعدى اثرها الى اقاليم دول اخرى وتتسع بشكل ملحوظ ومخيف مؤثرا على القيم الانسانية في المجتمع الدولي عامه ومهددا الاستقرار .ولاشك فيه ان قضية مكافحة الفساد تعد من أحدى أهم القضايا المحورية لكافة المجتمعات والتي يستوجب تظافر الجهود لمحاولة الحد منها ومكافحته، حيث قام بيتر ايجن (Egen peter) مدير البنك الدولي السابق سنة ١٩٣٣ بتأسيس منظمة الشفافية الدولية كمنظمة دولي غير حكومية، أخذت على عاتقها مكافحة الفساد في العالم بصفته آفة العصر الأولى وان مكافحة واجتثاث الفساد لا يكون الا من خلال منظومة شاملة من الاليات والاجراءات المتكاملة في مقوماتها والمتوازية في انطلاقتها ابتداء من ديباجة اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد والمنظمات الدولية غير الحكومية في مواجهة ظاهرة هيكلية ودولية تخترق كل مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والقانونية في كل دول العالم.

أهمية البحث : تظهر أهمية الموضوع في بيان الاطار القانوني الذي ينظم الجهود الدولية المبذولة في مجال مكافحة الفساد بمختلف صورها ومواكبة تطور أدوار ومسؤوليات المنظمات الدولية بالذات منظمة الشفافية الدولية غير الحكومية، التي تسعى لوضع استراتيجية عمل لمكافحة الفساد وكيفية معالجته والحد منه .

اهداف البحث: يهدف البحث الى بيان مفهوم الفساد وانواعه الى جانب توضيح اسباب انتشاره واستفحاله كجريمه وبمختلف صورها التقليدية والمستحدثة التي تناولتها اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد عام ٢٠٠٣ , الى جانب بيان أهم الاثار الناجمة عن الفساد وعلى مختلف المستويات الاجتماعية والقانونية والسياسية والاقتصادية واثرها على العلاقات الدولية ، بالإضافة الى مناقشة الدور الذي تقوم به هذه المنظمات الدولية غير الحكومية، من خلال الوقوف على مختلف المميزات التي تمتلكها والاستراتيجيات التي تتبعها، من أجل مكافحة ظاهرة الفساد وايجاد بيئة تتسم بالشفافية والنزاهة .

مشكلة البحث: تكمن مشكلة البحث في اتساع ظاهرة الفساد وانتشارها في السنوات الاخيرة بشكل يقتضي تظافر الجهود لمواجهتها , بحيث ساهم المجتمع الدولي وفي مقدمتها المنظمات الدولية عموما والمنظمات الدولية غير الحكومية خصوصا في وضع اتفاقيات دولية واتخاذ العديد من القرارات لمحاولة الحد منها لتسليط الضوء على معالجة الفساد، وبيان آليات منظمة الشفافية الدولية ومؤشراتها ووسائل الرقابة والضغط المطلوبة لمكافحته . ولمعالجة هذه الإشكالية يمكننا طرح الأسئلة الفرعية التالية :

١. ماهية الفساد وانواعه ؟ وماهي اسباب انتشار ظاهرة الفساد ؟
٢. ماهي المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي عالجت موضوع الفساد والموضوعة من قبل المنظمات الدولية ؟ وما مدى توافقها مع قوانين مكافحة الفساد المنتشرة في الدول ؟
٣. ما هية منظمة الشفافية الدولية وتنظيمها الهيكلية؟
٤. ما مدى فعالية دور منظمة الشفافية في مكافحة الفساد؟

فرضية البحث : ينطلق البحث من فرضية مفادها ان الفساد بكل صورها التقليدية والمستحدثة يؤثر سلبا على اهداف واتجاهات التطور الاجتماعي والاقتصادي والسياسي وفي مختلف المجتمعات وهو ما يقتضي تظافر الجهود الدولية لمكافحته بالذات اشراك المنظمات الدولية غير الحكومية (منظمة الشفافية الدولية) التي يعد دورها مطلبا أساسيا لنجاح أي استراتيجية لمكافحة الفساد

منهجية البحث : اعتمد البحث بشكل رئيسي على المنهج الوصفي الذي يعتمد على وصف المفاهيم الواردة في البحث وصفا دقيقا وعلميا لأجل تحديد مفهومها وملامحها , كما تم اعتماد المنهج التحليلي في دراسة وتحليل أهمية دور المنظمات دولية غير الحكومية في مكافحة الفساد ومحاولة الحد منه. من خلال الاستعانة بقدر كبير من المعلومات عن موضوع البحث وتحليلها تحليلا دقيقا بغية الخروج بنتائج مفيدة وعلمية .

هيكلية البحث : تضمن البحث مقدمة ومبحثين تناول المبحث الاول: ما هية الفساد وانواعه واسباب انتشاره اواهم المظاهر المؤدية الية , مع التطرق الى الوسائل او الاليات الدولية التي ساهمت وتساهم في مكافحة الفساد، وتناول المبحث الثاني منظمة الشفافية الدولية (تعريف، التنظيم الهيكلي) استراتيجية دورها الفاعل في محاربة الفساد ووسائلها.

[1] Dr.azharabdullah@gmail.com
Shamia.jamal1@gmail.com

المبحث الاول : ما هية الفساد وانواعه

ان الفساد يمثل ظاهرة متنوعة ومركبة ومتعددة العوامل والاسباب والانواع والصور وتختلف مفهومه بحسب الجهة التي ينظر اليه ,لذا نتطرق الى مفهوم الفساد وانواعه الى جانب بيان الاسباب والعوامل الداعمة لها ووفق التفصيل الاتي :

المطلب الاول: مفهوم الفساد واسبابه

الفرع الاول مفهوم الفساد

الفساد لغة يعني فسد اي خروج الشيء عن الامر المعتدل سواء كان قليلا او كبيرا[١] والفساد يدل على الخروج اذ يقال فسد, ويفسد وفسد فسادا وتفاسد القوم , والاستفادة خلاف الاستصلاح, والمفسدة نقيض المصلحة, وقد تطلق هذه اللفظة على الطعام فيقال فسد اللبن او اللحم ويطلق على العهود يقال بطل العقد وفسد العقد[٢]. نلاحظ يفهم من الكلام بان الفساد تعني خروج الشي عن الاعتدال والامر المتعارف علية سواء كان الخروج قليلا او كثيرا ويضاده الصلاح فالفساد يقابله الصلاح وفي هذا اشارة الى دقة اللغة فالانسان تجاه الفساد لا يعدو ان يكون فاسدا , وتجاه الصلاح هو مصلح وصالح .

وقد ورد الفساد في السياق القرآني, والآيات التي تحدثت عن الفساد كثيرة فمنه متعلق بالفساد الكوني قوله تعالى(لوكان فيهما الهه الا الله لفسدتا فسبحان الله رب العرش عما يصفون)[٣].ورد قوله تعالى (تلك الدار الاخرة نجعلها للذين لا يريدون علوا في الارض ولا فسادا)[٤]

اما الفساد اصطلاحا يعرفه البعض بانه اقناع شخص ما عن طريق وسائل معينه كالرشوة بانتهاك وخرق الواجب الملقى عليه , وانه سلوك منحرف عن الواجبات الرسمية لدور والمرافق العامة واخذ حقوق الاخرين ظلما لتحقيق مكاسب خاصة ومصلحة خاصة [٥].

لم يرد مفهوم الفساد بشكل صريح في نصوص الاتفاقيات الدولية, ومنها اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد لعام ٢٠٠٣, اذ بينت ديباجة الاتفاقية الفساد باعتبارها ظاهرة عبر وطنية تمس كل الاقتصاديات والمجتمعات بشكل يجعل التعاون الدولي امر ضروريا لمنعه ومكافحته[٦]. في حين ورد مفهوم الفساد في مضمون ديباجة الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد لعام ٢٠١٠ونصت على ان الفساد ظاهرة اجرامية متعددة الصور وذات اثار سلبية على القيم الاخلاقية ونواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية [٧]. اما عن اتفاقية الاتحاد الافريقي لمنع الفساد لعام ٢٠٠٣ فقد اشارت في المادة/١ الى الفساد باعتبارها الممارسات والاعمال المجرمة وذات صلة بما تجرمها الاتفاقية [٨].

وبالنسبة المنظمات والمؤسسات الدولية فقد عرف البنك الدولي الفساد على انه الاستغلال السيء للوظيفة الرسمية والعامة بغية تحقيق مصلحة خاصة [٩].

وعرفته منظمة الشفافية الدولية بانه كل عمل تتمثل بسوء استخدام المنصب والوظيفة العامة لتحقيق مصلحة شخصية او مكسب خاص[١٠].

كما اختلفت التشريعات الجنائية الخاصة بمكافحة الفساد في تعريفه ومن ضمن هذه النصوص القانونية نص قانون مكافحة الفساد التونسي ٢٠ لسنة ٢٠١١فعرفتها على انه سوء استخدام النفوذ والوظيفة والسلطة لأجل الحصول على منفعة شخصية وتتمثل بالرشوة بمختلف اشكالها في القطاعين العام والخاص للاستحواذ على الاموال العمومية وتبديدها وسواء استعمالها وخيانة الامانة وسوء التصرف بها والاثراء غير المشروع وغسيل الاموال [١١]. واشار قانون هيئة النزاهة العراقية الى الفساد باعتباره دعوى جزائية ويجري التحقيق فيها لكونها من الجرائم المخلة بواجبات الوظيفة كالاختلاس والرشوة وتجاوز الموظفين لحدود وظائفهم اضافة الى الجرائم المنصوص عليها في قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ المعدل [١٢].

عليه، يمكن القول بان الفساد عمل مخالف للنظام والقانون وغير منسجم مع القيم الايجابية والاخلاقية السائدة في المجتمع لانها تقوم على اساس استغلال السلطة والمنصب لتحقيق منافع شخصية على حساب المجتمع وينجم عنه اثار سلبية تؤثر بشكل كبير على بنية المجتمع واقتصاده .

الفرع الثاني: انواع الفساد

للفساد انواع وانماط متعددة وتختلف باختلاف الميادين التي يدخل فيها الفساد ويقسم الى :

١- الفساد السياسي من اوسع الانواع فهو الاساس لبقية الانواع فعرفه هيئه الامم المتحدة على انه استغلال السلطة والمنصب العام لتحقيق مكسب شخصي او هو تغليب مصلحة خاصة لصاحب القرار على مصالح الاخرين اي تقديم مصالح خاصة

---

[١] عمر موسى جعفر القريشي , اثر الحكومة الالكترونية في الحد من ظاهرة الفساد الاداري , ط١, منشورات دار الحلبي الحقوقية , بيروت , لبنان , ص٩٣.

[٢] ابن المنظور , لسان العرب , ط١, دار الصادر , بيروت , ٢٠٠١, ص٣٨١.

[٣] سورة الانبياء , الاية/ ٢٢.

[٤] سورة القصص , الاية/ ٨٣.

[٥] علي حسين الحجاج , فاروق الجرار , السيطرة على الفساد , ط١, دار البشير, عمان , ١٩٩٤, ص٢٧.

[٦] ينظر ديباجة الاتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد لعام ٢٠٠٣متاح على الرابط التالي.www.arablegalnent.org

[٧] ينظر ديباجة الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد لعام ٢٠١٠, متاح على الرابط التالي

www.arablegalnent.org

[٨] ينظر الموقع الاكتروني : .www.auanticoruption.org

[٩] ينظر الموقع الاكتروني : www.yemen.inc.inf

[١٠] موسى فرج , الفساد في العراق خراب القدوة وفوضى الحكم , ط١, منشورات دار الروسم للنشر والتوزيع , بغداد , العراق , ص٤٣.

[١١] محمد علي سويلم , السياسية الجنائية في مكافحة الفساد , ط٢, دار المصرية للنشر والتوزيع , القاهرة , ٢٠١٨, ص٢١

[١٢] ينظر نص المادة ١من قانون هيئة النزاهة العراقية رقم ٣٠ لسنة ٢٠١١.

لصانعي القرار على المصالح العامة[١]. ومن شاكلته فساد الحكام واعضاء الحكومة والساسة والزعماء واعضاء المجالس الشعبية والمحلية ، بحيث ذكرت منظمة الشفافية الدولية الفساد السياسي بانه استخدام السلطة المؤتمنة من قبل المسؤولين السياسيين بشكل سيء بغية تحقيق مكاسب خاصة لأجل زيادة الثروة والسلطة ولا يتطلب الامر تبادل المال فقط ربما تتخذ شكل تبادل النفوذ او منح تفضيل النفوذ للربح من خلال ادخال افراد اسرهم وابنائهم الى مقاولات ومزيدات وتوريدات تجارية والحصول على مبالغ مالية ضخمة [٢].

عليه، نجد ان الفساد السياسي من اخطر الانواع التي عرفتها البشرية على مدار التاريخ ويعزى سبب خطورته الى ارتباطه وعلاقته بأكبر قوة مسيطرة في البلد وربما يصل الامر الى التصادم بين تلك القوة وقمة هرم السلطة والمجتمع وبالتالي تفكك الروابط بين افراد ومختلف الطوائف ويتبدد كل اسباب التقدم والارتقاء .

٢- الفساد الاقتصادي هو استغلال الوسائل للعبث وتغير فكر الامه وصرفها عن وجهته الاصيلة اي كل ما يخرج الامه والشعب من اصلها وثوابتها وتسعى الى تفكيك هويتها واقلال قيمتها[٣]، ويعد الفساد الاقتصادي من ابشع واخطر الانواع على الافراد لان الانواع الاخرى بالإمكان ملاحقته ومحاكمته اما هذا النوع الذي يتلاعب بالفكر الامة باسم الحرية ,واقناع الناس عن طريق المفاهيم المشبوهة والخاطئة وتحت مظلة حرية الرأي فمن الصعب السيطرة عليه .

٣- الفساد الاجتماعي هو خلل في القيم الاجتماعية ويظهر بين مجموعة من الافراد ثم يسري وينتشر بين اغلبية ومن امثلته الاتجار في البشر والاعضاء والاخلال بالأمن العام الى جانب الجرائم الجنسية[٤]، اي انها بعض التصرفات والسلوكيات التي تكسر وتحطم التقاليد والقواعد والاعراف المقبولة في المجتمع , وانها افعال خارجة عن نطاق القيم الانسانية والتي تؤدي الى تفكك الاسر والقتل والسطو وجميع الممارسات المخالفة للآداب العامة والتي ترسخت لدى الافراد كنتيجة للظروف التاريخية التي تمر بها بعض المجتمعات البشرية .

٤- الفساد الاداري ويراد به الانحرافات الوظيفية والتنظيمية الادارية وتتمثل بالمخالفات التي تصدر عن الموظفين في جوانب مختلفة من حيث عدم احترام الوقت واستقبال الزوار او الامتناع عن اداء العمل بشكل المطلوب وافشاء اسرار الوظيفة [٥]. اي انها تصرف غير مادي وغير قانوني واخلاقي تصدر من جانب الاشخاص العاملين في بيئة ادارية بقصد تحقيق اهداف ومصالح شخصية على حساب تعطيل مصالح المواطنين واضاعة الوقت بشكل يؤدي الى التالي اعاقة هدار الموارد الاقتصادية للدولة وبالتالي اعاقة التنمية الاجتماعية والاقتصادية [٦].

المطلب الثاني: اسباب الفساد الاتفاقيات الدولية الخاصة بمجابهته

ان تعدد اسباب الفساد وتنوعها ادى الى استنفار المتجمع الدولي لصياغة جملة من الاتفاقيات الدولية لمواجهة الفساد ومكافحته والحد من اثاره وتداعياته وهو ما ستتناوله كالاتي:

الفرع الاول اسباب انتشار الفساد

الفساد هي اساءة استخدام للمسؤولية العامة واصبح مستشري ومنتشرة في اغلب المجتمعات وبشكل تعرقل سير الامور على طبيعتها نتيجة الحاقها اضرارا بالمصلحة العامة والانتقاص من سيادة الدول, فلا تنفرد به دولة دون اخرى فأصبحت الدول تعاني من الفساد وبدرجات متفاوتة وان انتشار هذه الظاهرة انعكاس ودليل على ضعف المنظومة الاقتصادية والقانونية والسياسية للدولة, نجد بان انتشار اي ظاهرة اجتماعية في اي مجتمع ماهي الا انعكاس لما يسود ذلك المجتمع من ظروف سياسية واقتصادية او ادارية واجتماعية وحسب دراسات الباحثين في علم الادارة والسلوك التنظيمي الى قسم الاسباب الى اسباب حضارية وثقافية وسياسية الى جانب الاسباب الاقتصادية والقيمية والبيولوجية والاجتماعية.

الأسباب الثقافية والحضارية هي التي تكون متعلقة بتعارض القيم الحضارية للأفراد وقيم العمل التي تكون معتمدة في الاصل على الامانة والشرف وحرمة المال العام والولاء , وينجم عن الاختلاف الفساد كاستجابة طبيعية من قبل الموظفين لضغوط الثقافة وصعوبة توفيقة بين ما يطلبه الواجب منه وبين ما يسير علية المجتمع من التقاليد والاعراف وثقافة جمعية, بحيث اشارت اغلب الدراسات الاجتماعية الى انه في حالة وجود صراع بين ثقافات مختلفة في البلد الواحد ومجتمع واحد لاشك ان تكون احدى الثقافتين اقوى من الاخر وبالتالي ينشا توتر اجتماعي وتزداد نسبة الفساد[٧].

من أهم الاسباب التي تسهم في خلق بيئة خصبة واجواء مناسبة للفساد هي الاسباب السياسية لارتباطها واقترانها بالشخصيات ذات نفوذ سياسي ولكون تلك الشخصيات تتمتع بالسلطة والنفوذ بالشكل يمكنها من استحداث والغاء او تغير القوانين التي تمنع او تعطي فرصة لانتشار الفساد وخلق بيئة فاسدة سياسيا [٨].

كما توجد الكثير من اسباب تفشي الفساد ومن ضمنها [٩] :

---

[١] عبد الله محمد الجيوس , الفساد ومفهومه واسبابه وانواعه وسبل القضاء علية , بحث منشور في المؤتمر العربي الدولي لمكافحة الفساد , مركز الدراسات والبحوث , قسم الندوات واللقاءات العلمية الرياض , ٦-٨/١٠/ ٢٠٠٣, ص١٨.

[٢] خضير شعبان , مصدر سابق , ص١٢-١٣.

[٣] عبدالله محمد الجيوس , مصدر سابق , ص٢٩.

[٤] محمد جمعة عبد و, الفساد , اسبابه ,ظواهره , الوقاية من , ط١, دار الكتب الوطنية , بنغازي , ليبيا , ٢٠١٨, ص١٤.

[٥] مقرر حقوق الانسان، متاح على الرابط التالي http://www.du.edu.eg/upFilesCenter/spe/1585562834.pdugn

[٦]خضير شعبان , الفساد انواعه واسبابه واثاره وطرق علاجه ,رسالة ماجستير في قسم الجيولوجيا , معهد علوم الارض والكون , جامعة باتنه , الجزائر , ٢٠١٨ , ص١١.

[٧] خضير شعبان , مصدر سبق ذكره , ص١٧.

[٨] محمد جمعة عبدو , مصدر سبق ذكره, ص١٧.

[٩] حسين محمد مصلح , دور الاعلام في مكافحة الفساد , بحث مقدم الى المؤتمر العلمي السنوي العاشر للكلية لحقوق , جامعة طنطا, للفترة ٢٧-٢٨ ابريل , ٢٠١٧,ص١٢

١. عدم نزاهة وكفاءة القيادات الادارية والمسؤولين في الدولة كوزراء ووكلاء ومدراء عامين اذ يتم اختيارهم على اساس الانتماء والولاء للحزب او كتلة او طائفة معينة او على اساس الصداقة والقرابة والمحسوبية دون اي اعتبار او اهتمام للمبدأ التقييم العلمي المبني على النزاهة والخبرة والكفاءة بحيث يصل الامر في بعض الاحيان الى بيع المناصب .
٢. غياب المسائلة والرقابة بكل صورها وهي اما ان تكون غياب قانوني بحيث لا تتضمن المنظومة القانونية اي تنظيم للأليات المسائلة فلا وجود للرقابة برلمانية او دستورية , وربما قد تكون المسائلة منظمة قانونا غير انها لاوجود لها في المنظومة القانونية اي انها غير فعالة فوجودها كعدمها .
٣. ضعف الضوابط الاخلاقية وانحلال البناء القيمي في المجتمع ومؤسسات الدولة والتي بدورها تؤدي الى تغليب المصلحة الفردية على المصلحة العامة, الى جانب الظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة في البلاد وتوجه الافراد الى الفردية والافراط فيه .
٤. انخفاض الاجور الرسمية للموظفين الحكوميين تكون سببا وحافزا لانتشار الفساد وهذا ينتشر في غالب في الدول النامية .

الفرع الثاني الاتفاقيات الدولية الخاصة لمجابهة الفساد

ان اتفاقية الامم المتحدة هي اول وثيقة دولية في مجال مكافحة الفساد الدولي وملزم قانونا , بحيث يتكون من ٧١ مادة مقسمة الى ٨ فصول, والدول الاطراف في الاتفاقية ملزمة باتخاذ الاجراءات الازمة والتدابير الممكنة لمنع الفساد ومكافحتة لاجل تعزيز القانون والتعاون الدولي وتبادل المعلومات , وان هذة الاتفاقية فريدة من نوعه اذا ماقورنت مع الاتفاقيات الاخرى لكونها عالمية وذات احكام مفصلة .

وجانب المهم في هذة الاتفاقية انها استعلمت التعريف الواضح للموظف العمومي والذي يقصد به حسب الاتفاقية اي شخص يشغل منصبا تنفيذيا او تشريعيا او قضائيا او اداريا في الدولة الطرف في الاتفاقية ويقدم خدمة عمومية او يؤدي وظيفة الى جانب الموظفين في المنظمات الدولية العمومية وتتطلب الامر اتخاذ تدابير عقابية لتطبيقهم عليهم في حالة قبول الرشوة [١].

وتتضمن الاتفاقية تدابير وقائية كأنشاء هيئات خاصة لمكافحة الفساد وتنمية الشفافية وتعزيزها لاجل لتنفيذ سياسات مكافحة الفساد ونشر المعرفة الى جانب الزام الدول الاطراف بتقديم ضمانات كافية لتعزيز الشفافية بشكل يوجب على موظفي القطاع العام الالتزام بمدونات السلوك وادارة المالية العامة وفقا للشروط محددة للوقاية من الفساد ولاسيما في القطاع العام [٢].

بالإضافة الى ذلك، اوردت اتفاقية الاتحاد الافريقي لمنع ومكافحة الفساد في عام ٢٠٠٢, التي تضمنت٢٨ مادة شاملة للأهداف والتعريفات ودخلت حيز التنفيذ في عام ٢٠٠٣, مفهوم الفساد والموظف العمومي كما ربطت بدورها كل مدلولاته والعائدة للفظ الفساد لتسوع بالنتيجة من مفهومه ليشمل الاصول المادية وغير المادية والملموسة وغير الملموسة الى جانب انفرادها بايراد مفهوم القطاع الخاص باعتباره القطاع المهم للاقتصاد الوطني والخاضع للملكية الخاصة، بيد ان هذه الاتفاقية قد خلت من مسالة تقسيم الفصول بحيث اكتفت بمعالجة كل موضوع فالمادة/٥ اختصت بإجراءات تشريعية خاصة بالمؤسسات لمكافحة الفساد في حين اختصت المادة/٦ بالرقابة المالية والمادة/٧ عنيت بمكافحة الفساد والجرائم التي لها علاقة بالخدمة العامة...الخ [٣].

اما الاتفاقيات العربية الاخرى فنجد بان للاتفاقية الامم المتحدة كانت لها الاثر الايجابي على التجمعات الاقليمية, فبدا الوطن العربي باتخاذ خطوات مماثلة في مجال مكافحة الفساد, كالاتفاقية العربية لمكافحة الفساد لعام ٢٠١٠ والتي كانت لها الدور الكبير في التقدم في مجال مكافحة الفساد والتي باتت تتطور وتتخذ اشكالا وانماطا مختلفة ولاسيما الفساد المؤسسي الذي يصيب مؤسسات الدولة بالتخلف والدمار بحيث يشترك الفساد المالي مع الفساد الاداري وبالأخص خلال غياب الرقابة او ضعفها[٤].

المبحث الثاني

استراتيجية منظمة الشفافية الدولية في محاربة الفساد ووسائلها

عدت ظاهرة الفساد عالمية في تأثيراتها، وهو ما اوجب ضرورة مكافحتها، ولهذا تفاعلت وتعددت قنوات التعاون الدولية والوطنية للدول ككل، لا سيما مع وجود منظمات دولية اخذت على عاتقها مهمة مكافحة او / و التخفيف من حدة هذه الظاهرة، وتبعا لذلك تم ايجاد منظمة الشفافية الدولية التي مثلت آراء وتوجهات المجتمع الدولي بعيدا عن الخلفيات السياسية والثقافية التي تنطوي عليها أي مشاريع دولية مرتبطة بتأسيس منظمة ما، ولقد كانت اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد هي النقطة الفارقة في طريق مكافحة الفساد دوليا، وهو ما سنتطرق له كالاتي :

المطلب الاول : منظمة الشفافية الدولية (التعريف – الهيكلية)

تعد من اكثر المنظمات الدولية نشاطا وفعالية في متابعة ومكافحة حالات الفساد، وقد تطورت تنظيمياً وارتقت من عملية صغيرة إلى مؤسسة دولية بارزة ذات أنشطة وعلاقات متنوعة وتمتع بوضع قانوني، وهو ما سنتناوله الاتي:

الفرع الاول: نشأة منظمة الشفافية الدولية

تعد منظمة الشفافية الدولية منظمة دولية غير حكومية معنية بالفساد بكل انواعه، ويرمز لها اختصار (TI) هي منظمة دولية منظمة غير حكومية (غير رسمية)، معنية بالفساد، جاءت فكرة إنشاءها من قبل السيد "بيتر إيغن" باعتباره كان مدير البنك الدولي، وقد حاول من خلال عمله التنويه بخطورة الفساد خصوصا في الدول النامية ورغم الصعوبات الكبيرة التي صادفها من الدول الغربية التي تبحث على النفوذ في تلك الدول، الا انه وبعد سلسلة لا متناهية من الاجتماعات الصغيرة مع المهتمين بقضايا الفساد، تمكن في ألمانيا وبالتحديد في (جامعة غوتنغن الألمانية) وبحضور أكثر من سبعين مشاركا يمثلون مختلف مناطق العالم،

---

[١] مقرر حقوق الانسان ومكافحة الفساد , مصدر سبق ذكره ، ص١٠٠.
[٢] ينظر الى الفصل الثاني من اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد .
[٣] ينظر الى نصوص مواد اتفاقية الاتحاد الافريقي لمنع ومكافحة الفساد لعام ٢٠٠٢.
[٤] مقرر حقوق الانسان لمكافحة الفساد, مصدر سبق ذكره , ص١٠٤.

بإنشاء منظمة الشفافية الدولية بصورة فعلية ورسمية في العام ١٩٩٣، ليكون هدفها المعلن أنها منظمة أكاديمية تعمل على تقوية المجتمع المدني وصياغة تحالف يقود المجتمع إلى الحد من الفساد[١].

كما ان المنظمة ترفض فكرة تفوق الشمال فيما يتعلق بالفساد وتلتزم بكشف الفساد حول العالم. فمنذ العام ١٩٩٥بدأت بإصدار مؤشر فساد سنوي "Corruption Perceptions Index CPI"، وتنشر أيضاً تقرير الفساد العالمي وهو بارومتر الفساد العالمي ودليل دافعي الضرائب. والنجاح الأكبر للمنظمة هو وضع الفساد على قائمة أجندة العالم. ومؤسسات دولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي تنظر إلى الفساد كعقبة رئيسية للتنمية، في حين أنه ما قبل العام ١٩٩٠ هذا الموضوع لم يكن يؤخذ به بشكل كاف. كما لعبت المنظمة دوراً أساسياً في تقديم ميثاق الأمم المتحدة ضد الفساد واتفاقية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ضد الرشوة[٢]، وفي نهاية ١٩٩٧ تم تأسيس ٢٨ فرعا للمنظمة في دول العالم، وفي سنة ١٩٩٩ أنشئ ما يعرف (فهرس الراشدين) وهو اتفاق بين البنوك والمصارف الخاصة الكبرى في العالم وتعمل على الحد من تبيض الأموال والعمل على المساعدة في كشف قضايا الفساد، كما وضعت في سنة ٢٠٠٠ ميثاق سمي (ميثاق الاستقامة) ويتضمن مبادئ العمل من اجل مكافحة الرشوة في القطاع العام وهذا بالاعتماد على الشفافية والوضوح حول المشاريع العامة، وابتداء من سنة ٢٠٠١ بدأت المنظمة تصدر تقارير سنوية حول معدلات الفساد في دول العالم باعتماد على جملة من الآليات ومنها مؤشر مدركات الفساد([٣])، وعد تقرير الفساد العالمي منذ ٢٠٠١ تقليدا سنويا، ومع ان المنظمة لا تتولى التحقيق على قضايا فساد معينة أو الأفراد الا انها تعمل على تطوير وسائل مكافحة الفساد بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني والشركات والحكومات في ذلك، وتهدف المنظمة الى العمل بشكل محايدة مع القيام بتشكيل ائتلاف لمحاربة كافة أشكال الرشوة والفساد خصوصا لدى الدول والحكومات([٤]).

وفي العام ٢٠١٣، أصدرت الشفافية الدولية مؤشر الفساد في الشؤون العسكرية حيث قيس الفساد في القطاع العسكري في ٨٢ بلداً، وعبرت بعض الحكومات عن انتقادها ضد المنهجية في التقرير، لكن الشفافية الدولية دافعت عن التقرير وشددت على أهمة الشفافية في القطاع العسكري. وتقضي خطة الشفافية بإصدار المؤشر كل عامين([٥]).

الفرع الثاني: اجهزة منظمة الشفافية الدولية

يحكم منظمة الشفافية الدولية مجلس إدارة يتم انتخابه في اجتماع سنوي للفروع الوطنية والأعضاء الفرديين، يتكون من ١٠-١٥ مديرا تنفيذيا مع رئيسين ونائبين له، ويساعدهم مجلس استشاري منتخب يتألف من خبراء دولتين من مختلف النواحي الجغرافية والمهنية، ولها اكثر من ١٠٠ فرع محلي يعمل فيها خبراء محليون من أجل تحديد الأولويات ووجهات النظر المناسبة لمكافحة الفساد في الدول، وهذا العمل يتراوح بين زيارة المجتمعات الريفية إلى تقديم الدعم القانوني المجاني من أجل نصح الحكومات بشأن سياسة الإصلاح. كما تتكون المنظمة من أمانة، مجلس إدارة وفرق عمل بالإضافة إلى مجلس استشاري وأعضاء فرديين([٦])، الاضافة الى نشرها عدة تقارير سنوية عن الفساد العالمي، فأنها تنشر ايضا كتبًا عن مناطق معينة وتصدر جوائز النزاهة للأفراد الذين يفضحون الفساد في بلدانهم.

كما ان تمويل المنظمة يتم بشكل أساسي من قبل وكالات ومؤسسات التنمية الحكومية، كما تتلقى تمويل المشاريع من المنظمات الدولية، والتبرعات من الشركات الخاصة، ودخل أقل من مبيعات المطبوعات والأشعاب([٧]).

المطلب الثاني : وسائل منظمة الشفافية الدولية في محاربة الفساد

مارست منظمة الشفافية الدولية دور مهما في مكافحة الفساد سيما ان مجالات اهتمامها تتمثل في: الفساد في السياسة، الفساد في القطاع الخاص، الفساد في المقاولات العامة، الفقر والتنمية، والاتفاقيات الدولية لمكافحة الفساد، وقد مارست دورًا رائدًا في تحسين حياة الملايين على مستوى العالم من خلال بناء الزخم لحركة مكافحة الفساد وزيادة الوعي وتقليل اللامبالاة والتسامح مع الفساد، وايجاد وتنفيذ إجراءات عملية لمواجهته، منها بشكل اساسي عقد العديد من الاتفاقيات والائتلافات الدولية ومراقبة تنفيذها في مجال مكافحة الفساد الاداري، وتعاونها مع المؤسسات الدولية الاخرى في هذا المجال، والعمل ايضا في الوقاية من هذه الظاهرة المدمرة وفقا لمؤشرات دولية عدة ولسعة موضوع دور منظمة الشفافية الدولية في مكافحة الفساد والياتها المعتمدة في هذا المجال سنعمد الى التركيز على اتفاقية الامم المتحدة في مكافحة الفساد، مع الاشارة الى ابرز المؤشرات الدولية التي اعتمدت من قبلها للوقاية من الفساد وكالاتي:

الفرع الاول: صياغة الاتفاقيات الدولية والرقابة على تنفيذها

مما لاشك فيه ان منظمة الشفافية الدولية لا تجري تحقيقات في الفساد بحد ذاته، ولكنها بدلاً من ذلك تراقب المسؤولين في المجالات الحكومية، والأعمال التجارية، والمجتمع المدني، ووسائل الإعلام لتعزيز الشفافية في الشؤون العامة والخاصة والضغط من أجل اتخاذ تدابير لمكافحة الفساد. وقد مارست لذلك دورا لا يستهان به، سيما انها لا تشارك وتهتم فقط بتحرير وصياغة أحكام

([١]) حسن نافعة، "دور المؤسسات الدولية ومنظمات الشفافية في مكافحة الفساد"، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٠٩ ، نوفمبر ٢٠١٤ ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت. ص ١٠١

([٢]) الشفافية الدولية ، المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية، العتبة العباسية المقدسة ، مأخوذ بتاريخ ٢٠٢١/٥/٢٠، متاح على الرابط التالي: https://www.iicss.iq/?id=٣٧١

([٣]) خالد صابرين- بن مرزوق عبير، جهود منظمة الشفافية الدولية في مكافحة الفساد الإداري، رسالة ماجستير/ كلية الحقوق والعلوم السياسية/ قسم الحقوق، جامعة محمد بوضياف المسيلة، ٢٠٢٠، ص٣٧

([٤]) موسى بودهان، النظام القانوني لمكافحة الرشوة، دار الهدى، الجزائر، ٢٠١٠، ص١٧٩

([٥]) الشفافية الدولية ، المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية، مصدر سبق ذكره.

([٦]) منظمة الشفافية الدولية ، من نحن/ منظمتنا/ سكرتارية، متوفر على موقع منظمة الشفافية الدولية، مأخوذ بتاريخ ٢٠٢١/٦/٢، متاح على الرابط التالي: http://www.transparency.org/whoweare/organisation/secretariat/4

([٧]) أسماء صبحي، ما هي منظمة الشفافية الدولية، المرسال ، ٢٠٢١/٣/١٣، متا على الرابط التالي : https://www.almrsal.com/post/1022142

الاتفاقيات الدولية فحسب وانما تشارك في فحص مدى إلتزام الدول بصياغة أحكام هذه الاتفاقيات بصفة فعالة في القوانين الداخلية للدول، وتمثل الاتفاقية آلية دولية لرعاية التعاون الدولي لمكافحة الفساد في القطاع العام والخاص والتحقيق بشأنه والعقاب عليه، وكذلك استعادة السلوك الفاسد والثراء غير المشروع، وتبعا لذلك فقد كان لها دور أساسي في تقديم ميثاق الأمم المتحدة ضد الفساد واتفاقية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) ضد الرشوة وفي إنشاء ائتلاف دولي لمكافحة الفساد، والعمل ايضا كخبير دولي في مكافحة الفساد وتعاونها مع فروعها القومية والمؤسسات الدولية الاخرى واتفاقيات دولية اخرى(١).

ولعل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد تعد من أشمل الاتفاقيات المعنية بمكافحة الفساد، اعتمدت من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٣١ أكتوبر ٢٠٠٣ من قبل قرار ٤/٥٨، وتم فتح باب التوقيع عليها في ميريدا بيوكاتان بالمكسيك للمدة٩-١١ ديسمبر ٢٠٠٣ وبعد ذلك في مقر الأمم المتحدة في مدينة نيويورك، تم التوقيع عليها من قبل ١٧٠ دولة(٢)، وتعمل الاتفاقية على توفير دعم مهم لمبادرات مكافحة الفساد والمساءلة كونها(٣):

- شاملة، حيث أنها تغطي تقريبًا جميع أوجه الفساد، وتقدم أساسًا للعمل على المستويين الوطني والمحلي.
- تحتوي على آلية استعراض التنفيذ، ما يشجع المجتمع المدني على المشاركة في عملية الاستعراض على المستوى الوطني.
- تنعقد بموجبها اجتماعات دولية، حيث يمكنك عرض نتائجك وتقديم توصياتك من أجل زيادة أثرها.

وتبعا لذلك، فان الاستخدام الفعال للاتفاقية يساعد على إحداث التغيير وتعزيز أنشطة مناهضة الفساد على المستويين الوطني والدولي، وبالفعل فقد عملت الاتفاقية على ترسيخ معايير وسياسات وعمليات وممارسات مشتركة لدعم جهود مناهضة الفساد على المستوى الوطني، كما أنها تيسر التعاون الدولي عن طريق الأطر القانونية والمؤسسية النفاذ، وتشكل نص القوانين وإرساء الآليات التعاونية والاقتصادية الاتفاقية إطارا مهما لمحاربة الفساد بكافة أشكاله، وتتضمن الاتفاقية أحكاما إجبارية ملزمة للدول التي تصدق عليها وتوفر الإطار المعالجة قضايا تقع خارج الحدود الوطنية، فهي تسهل التعاون الدولي في تطبيق القوانين من خلال توحيد الأطر القانونية والمؤسساتية لتطبيق القانون وإنشاء آليات للتعاون، فالاتفاقية تسعى للحد من الفساد في قطاعي الصحة والتعليم، ومعالجة أوجه القصور في نظام العدالة، والتصدي لمواطن الضعف في مجال المشتريات العامة، والحد من انعدام شفافية عمليات الموازنة، فهي تعمل على توفير دعم مهم لمبادرات مكافحة الفساد والمساءلة(٤).

ولعل نجاح منظمة الشفافية الدولية هو وضع موضوع الفساد على أجندة العالم والمؤسسات الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي التي باتت تنظر للفساد كعقبة رئيسية للتنمية, في حين أنه قبل عام ١٩٩٠ لم يؤخذ موضوع الفساد بالجدية المناسبة، سيما وان مهمة الشفافية العالمية هي كشف الفساد حول العالم وإحداث تغيير من أجل خلق عالم بلا فساد. وهو ما يؤشر قطع المنظمة شوطا كبيرا في محاربة الفساد وتعزيز عمل الهيئات والمؤسسات المعنية بمكافحة الفساد بكافة اشكاله

الفرع الثاني: اعتماد المؤشرات الدولية للوقاية من الفساد

منذ تأسيسها عام ١٩٩٣، دأبت منظمة الشفافية الدولية على تقديم جملة من الإصدارات السنوية والدورية والمرتبطة بظاهرة الفساد من جميع جوانبها: كمؤشر مدركات الفساد، ومؤشر دافعي الرشوة، وتقرير باروميتر الفساد العالمي وتقرير الفساد العالمي، وسنحاول ذكرهم باختصار وكالاتي:

١- مؤشر مدركات الفساد: يعد من أهم مؤشرات قياس الفساد على المستوى العالمي صدر عام١٩٩٥ وهو مؤشر مهم يقوم بترتيب الدول وفق مجموعة من المؤشرات الفرعية القائمة على آراء الخبراء وهو مؤشر من ١٠٠ درجة أو نقطة؛ يُصنف مؤشر الفساد الدول والمناطق بالاستناد على مدى الفساد الحاصل في قطاعها العام. ويعتمد المؤشر على دراسات عديدة ويمتاز بدقته، ومن أجل ذكر الدليل تقوم الشفافية الدولية بمسوحات تسأل رجال الأعمال والمحللين، من داخل وخارج البلدان التي تقوم بمسحها، بشأن آرائهم وملاحظاتهم حول مدى فساد، ويغطي بيانات مصادر مؤشر مدركات الفساد النواحي التالية من الفساد(٥):

١. الرشوة .
٢. اختلاس المال العام.
٣. انتشار ظاهرة المسؤولين الذين يستغلون المكاتب العامة لتحقيق مكاسب شخصية في ظل الافلات من العقاب.
٤. .قدرة الحكومات على احتواء الفساد وفرض آليات فعالة لتكريس مبدأ النزاهة في القطاع العام.
٥. عبء الاجراءات الروتينية والبيروقراطية المبالغ فيها الذي من شأنه أن يزيد من فرص ظهور الفساد.

---

(١) تشمل الاتفاقيات الاخرى اتفاقية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لمكافحة الرشوة فضلاً عن الاتفاقيات الإقليمية لمكافحة الرشوة، مثل اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع الفساد ومكافحته؛ والاتفاقية العربية لمكافحة الفساد؛ و اتفاقية مجلس أوروبا لمكافحه الفساد في إطار القانون الجنائي؛ واتفاقية مجلس أوروبا لمكافحه الفساد في إطار القانون المدني؛ واتفاقية الاتحاد الأوروبي المعنية بمكافحة الفساد المتورط فيه مسؤولو المجتمعات الأوروبية أو مسؤولو الدول الأطراف؛ واتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة الفساد. كما أن هناك بروتوكول مجتمع التنمية الأفريقي الجنوبي المعني بالفساد وبروتوكول المجتمع الاقتصادي لدول غرب أفريقيا لمكافحة الفساد. ينظر:
جيليان دل وماري تيراكول، استخدام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لتعزيز جهود مناهضته: دليل، منظمة الشفافية الدولية الأمانة الدولية بدعم من صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية، برلين، ٢٠١٤، ص٨. متاح على الموقع التالي: www.trasparency.org

(٢) للمزيد ينظر: اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد، مقال ، ٢٩ سبتمبر ٢٠١٨، متاح على الرابط التالي:
https://areq.net/m/%D8%A7%D8%AA

(٣) جيليان دل وماري تيراكول، مصدر سبق ذكره، ص١٠.

(٤) جيليان دل وماري تيراكول، مصدر سبق ذكره، ص١٠ .

(٥) ثروة محمد شعلان، متغيرات المالية العامة والمتغيرات الاقتصادية ومؤشر مدركات الفساد مدخل تقييمي إحصائي بالتطبيق على الدول العربية، Global Journal of Economics and Business– Vol. 7, No. 3, 2019.p326،

٦. المفارقة بين التعيينات القائمة على الكفاءة والتعيينات القائمة على المحاباة في الوظيفة العمومية.
٧. ملاحقات قضائية جنائية حقيقية لمسؤولين فاسدين.
٨. كفاية القوانين بتصريح الممتلكات والذمة المالية ومنع تضارب المصالح في صفوف الموظفين العموميين.
٩. توفير الحماية القانونية للمبلغين عن الفساد والصحفيين والمحققين لدى تبليغهم عن حالات الرشوة والفساد.
١٠. السيطرة على الدولة من قبل أصحاب المصالح الشخصية الضيقة.
١١. قدرة المجتمع المدني على النفاذ إلى المعلومة فيما يتعلق بالشؤون العامة.

ولعل من نافلة القول إن مؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية عام٢٠٠٦ على ١٦٣ دولة يكشف أن نصف عدد الدول تقريبا سجل أقل من ثلاث نقاط من عشرة، مما يشير إلى أن نصف العالم يواجه فسادًا واسع الانتشار، وفي ملخص تقرير منظمة الشفافية الدولية لعام ٢٠١٩، فإن أكثر من ثلثي الدول الخاضعة لرصد مؤشر الفساد في القطاع العام سجلت قراءة ٤٣ نقطة في المتوسط من أصل ١٠٠ نقطة، والذي يعني أن الدولة التي تشهد أعلى درجات الفساد إلى ١٠٠ نقطة وهو ما يشير إلى عدم وجود فساد، ويظهر التقرير أن الفساد أكثر شيوعاً في الدول التي تشهد تدفق حر للأموال في الحملات الانتخابية وفي الدول التي تستمع فقط لأصوات الأثرياء أو أصحاب العلاقات القوية، وينبغي على الحكومات معالجة الدور الفاسد للأموال الطائلة في تمويل الأحزاب السياسية بشكل عاجل،وفي هذا الصدد ذكرت رئيسة منظمة الشفافية الدولية "ديليا فيريرا روبيو انه وفي غضون الـ٨ أعوام الماضية، فإن ٢٢ دولة فقط تمكنت من تحسين أدائها في مؤشر الفساد الحكومي بما في ذلك اليونان وغويانا وإستونيا، و٢١ دولة قلصت بشكل حاد من درجاتها في المؤشر، ومن بين تلك الدول كندا وأستراليا ونيكاراجوا، في حين أن الـ١٣٧ دولة المتبقية لم تشهد تغييراً يذكر فيما يتعلق بمستويات الفساد منذ عام ٢٠١٢ وحتى عام٢٠١٩[١]، ومع ذلك ينتقد مؤشر الفساد لسببين:

الأول: هو الخطورة من التنبؤ بالتحقيق الذاتي، حيث أن بعض البلدان ربما تتأثر عن طريق استقراء ماضي الفساد وهذا لا يعكس التغيير.

الثاني: أن استخدام قيم المؤشر في الإحصاءات المتتالية زمنياً أمر صعب بسبب طريقة حساب قيم هذا المؤشر.

٢. مؤشر دافعي الرشوة: أصدر هذا المؤشر أربع مرات خلال الأعوام: ٢٠٠٦،٢٠٠٢، ٢٠٠٨، ٢٠١١ عن مقدار الرشاوى المدفوعة من قبل الشركات المحلية، الذي درس استعداد شركات من ٣٠ دولة رائدة في مجال التصدير لدفع الرشاوى في الخارج، يكشف صورة صارخة أخرى حيث الرشوة من الشركات العالمية العمالقة شيء عادى بالرغم من وجود قوانين دولية ضد الرشوة جرمت هذه الممارسة، اذ أظهر مسح على التنفيذيين أن بعض الشركات تفشل على نحو متكرر في الحصول على أعمال جديدة بسبب الرشوة، وأشاروا إلى التصرفات المثيرة للقلق من جانب الشركات التي تستخدم شبكات الاعمال المركبة لاخفاء ونشر الفساد، مما يعني أنها تقوم بتصدير الفساد والسلوك غير الاخلاقي[٢].
١. باروميتر الفساد العالمي، وهو مؤشر يعتمد على تحليل الفساد في الدول اعتمادا على آراء عامة المواطنين في الدول بعكس مؤشر مدركات الفساد الذي يعتمد على آراء الخبراء كما أنه دراسة مسحية استطلاعية.
٢. تقرير الفساد العالمي، من بين التقارير المهمة التي أصدرتها منظمة الشفافية الدولية وشملت عدة قطاعات على غرار: الصحة، المياه ، التعليم ...إلخ.

الخاتمة

الاستنتاجات:

عدت ظاهرة الفساد من اخطر الظواهر التي واجهت وتواجه البشرية جمعاء، ولهذا كان لابد من تظافر الجهود الدولية لمواجهتها، عليه توصل البحث الى جملة نتائج تمثلت بالاتي:

١. اصبح الفساد جزءا لا يتجزأ من المناخ والبيئة داخل المجتمعات بحيث يؤثر سلبا وايجابا على الاستقرار السياسي وثقافة الشعوب ومستوى دخل الافراد واستقرار الوضع الاقتصادي .
٢. قامت اغلب الدول بسن التشريعات لمعاقبة وتجريم جرائم الفساد الى جانب انشاء مؤسسات الرسمية متخصصة , غير ان فساد المنظومة الامنية يؤثر سلبا على مختلف المجالات وتكون في اغلب الاحيان سببا في انتشار الفساد
٣. ان للفساد انواع وانماط مختلفة تختلف باختلاف المجتمعات والبيئة والعوامل الداعمة لها الا ان من اخطرها هي فساد النخب ومسؤولي الدولة والقيادات في المجتمع لكونهم يحتمون بالقانون والنفوذ تارة او بالعصابات الخارجة عن القانون تارة اخرى .
٤. تُعد منظمة الشفافية الدولية منظمة مجتمع مدني عالمية تقود الحرب ضد الفساد عبر تجمع عالمي قوي للعمل على إنهاء الأثر المدمر للفساد على الرجال والنساء والأطفال في كافة أنحاء العالم.
٥. لا تقوم المنظمة بإجراء التحقيقات في قضايا فساد معينة أو لأفراد، بل تعمل على تطوير وسائل مكافحة الفساد وتتعاون مع منظمات المجتمع المدني والشركات والحكومات لتنفيذ تلك الوسائل.
٦. تهدف منظمة الشفافية الدولية الى أن تكون محايدة وتعمل على تشكيل ائتلاف لمحاربة الفساد ومكافحته.

---

[١] الشفافية الدولية: العالم يفشل في إنهاء أزمة الفساد، تقرير، جريدة الشرق، مجموعة دار الشرق، ٢٥يناير ٢٠٢٠، متاح على الرابط التالي: https://al-sharq.com/article/25/01/2020/%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9

[٢] جون د. سوليفان، البوصلة الاخلاقية للشركات.. أدوات مكافحة الفساد: قيم ومبادئ الاعمال، وآداب المهنة، و حوكمة الشركات، المنتدى العالمي لحوكمة الشركات الدليل السابع، تقدمي جورج كيل، مؤسسة التمويل الدولي – مجموعة البنك الدولي ، بلا تاريخ، ص٩. متاح على الرابط التالي :
https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/23980/47791Ar.pdf?sequence=4&isAllowed=y

التوصيات:

١- على الدول الالتزام التام والتقيد بالاتفاقيات والمعاهدات الدولية الخاصة لمكافحة الفساد لاسيما اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد , واعتمادها كخارطة عمل من خلال ادخالها في المنظومة القانونية والتشريعية لدول العالم

٢- لمكافحة الفساد لابد من تكاتف الجهود في مجال التعاون الدولي لعقد المزيد من الاتفاقيات الدولية الملمة للدول ليس الاعضاء فقط وانما تكون ملزمة للدول غير الاطراف في الاتفاقية باعتبار الامر تتعلق بالمصلحة العامة الدولية وان الفساد تشكل خطرا يهدد المجتمع الدولي باكمله

٣- ضرورة انشاء محاكم دولية متخصصة لمحاكمة الاشخاص الكبار الفاسدين باعتبار جرائم الفساد هي جرائم عالمية عابرة للحدود وان ضررها يمس المجتمع الدولي باسره وان اغلبها لاتقل خطورة عن الجرائم الدولية اخرى سيما ان اغلب الاموال المستحصلة من الفساد تستخدم في ارتكاب جرائم اخرى اشد خطورة كجرائم الاتجار بالاسلحة او غسيل الاموال ....الخ

المصادر والمراجع

اولا : القران الكريم

ثانيا : المعاجم والقواميس

١- ابن المنظور , لسان العرب , ط١, دار الصادر , بيروت , ٢٠٠١, ص٣٨١.

ثالثا: الكتب

١- عمر موسى جعفر القريشي , اثر الحكومة الالكترونية في الحد من ظاهرة الفساد الاداري , ط١, منشورات دار الحلبي الحقوقية , بيروت , لبنان

٢- علي حسين الحجاج , فاروق الجرار , السيطرة على الفساد , ط١, دار البشير , عمان ,١٩٩٤.

٣- موسى فرج , الفساد في العراق خراب القدوة وفوضى الحكم , ط١, منشورات دار الروسم للنشر والتوزيع , بغداد , العراق

٤- محمد علي سويلم , السياسية الجنائية في مكافحة الفساد , ط٢, دار المصرية للنشر والتوزيع , القاهرة , ٢٠١٨

٥- محمد جمعة عبد و, الفساد , اسبابه ,ظواهره , الوقاية من , ط١, دار الكتب الوطنية , بنغازي , ليبيا , ٢٠١٨

٦- موسى بودهان، النظام القانوني لمكافحة الرشوة، دار الهدى، الجزائر، ٢٠١٠، ص١٧٩

رابعا : الاطاريح والرسائل

١- خضير شعبان , الفساد انواعه واسبابه واثاره وطرق علاجه ,رسالة ماجستير في قسم الجيولوجيا , معهد علوم الارض والكون , جامعة باتنه , الجزائر , ٢٠١٨

٢- خالد صابرين- بن مرزوق عبير، جهود منظمة الشفافية الدولية في مكافحة الفساد الإداري، رسالة ماجستير / كلية الحقوق والعلوم السياسية/ قسم الحقوق، جامعة محمد بوضياف المسيلة، ٢٠٢٠، ص٣٧

خامسا: البحوث

١- حسين محمد مصلح , دور الاعلام في مكافحة الفساد , بحث مقدم الى المؤتمر العلمي السنوي العاشر للكلية لحقوق , جامعة طنطا, للفترة ٢٧-٢٨ ابريل , ٢٠١٧

٢- حسن نافعة، "دور المؤسسات الدولية ومنظمات الشفافية في مكافحة الفساد"، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٠٩ ، نوفمبر ٢٠١٤ ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

٣- عبد الله محمد الجيوس , الفساد ومفهومه واسبابه وانواعه وسبل القضاء علية , بحث منشور في المؤتمر العربي الدولي لمكافحة الفساد, مركز الدراسات والبحوث , قسم الندوات واللقاءات العلمية الرياض , ٦-٢٠٠٣/١٠/٨

سادسا : الاتفاقيات والمعاهدات والوثائق الدولية والاقليمية

١- ينظر ديباجة الاتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد لعام ٢٠٠٣.

٢- ينظر ديباجة الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد لعام ٢٠١٠, وعلى الموقع الالكتروني www.arablegalnent.org

٣- ينظر نص المادة ١من قانون هيئة النزاهة العراقية رقم ٣٠ لسنة ٢٠١١.

٤- ينظر الى الفصل الثاني من اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد .

٥- ينظر الى نصوص مواد اتفاقية الاتحاد الافريقي لمنع ومكافحة الفساد لعام ٢٠٠٢

٦- ينظر الى نصوص مواد اتفاقية الاتحاد الافريقي لمنع ومكافحة الفساد لعام ٢٠٠٢.

سابعا : المواقع الالكترونية

١- الشفافية الدولية، المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية، العتبة العباسية المقدسة، مأخوذ بتاريخ ٢٠٢١/٥/٢٠، متاح على الرابط التالي: https://www.iicss.iq/?id

٢- منظمة الشفافية الدولية، من نحن/ منظمتنا/ سكرتارية ، متوفر على موقع منظمة الشفافية الدولية، مأخوذ بتاريخ ٢٠٢١/٦/٢، متاح على الرابط التالي:
http://www.transparency.org/whoweare/organisation/secretariat3- /

٣- أسماء صبحي، ما هي منظمة الشفافية الدولية، المرسال، ٢٠٢١/٣/١٣، متاح على الرابط التالي: https://www.almrsal.com/post/1022142

٤- اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد، مقال ، ٢٩ سبتمبر ٢٠١٨، متاح على الرابط التالي: https://areq.net/m/%D8%A7%D8%AA%

٥- ثروة محمد شعلان، متغيرات المالية العامة والمتغيرات الاقتصادية ومؤشر مدركات الفساد مدخل تقييمي إحصائي بالتطبيق على الدول العربية، Global Journal of Economics and Business– Vol. 7, No. 3, 2019.p٣٢٦، متاح على الرابط التالي:
https://www.refaad.com/Files/GJEB/GJEB-7-3-5.pdf
٦- الشفافية الدولية: العالم يفشل في إنهاء أزمة الفساد، تقرير، جريدة الشرق، مجموعة دار الشرق، ٢٥يناير ٢٠٢٠، متاح على الرابط التالي https://alsharq.com/article/25/01/2020/%D8%A7%D9%84%D8%B4%D
٧- جون د. سوليفان، البوصلة الاخلاقية للشركات..أدوات مكافحة الفساد: قيم ومبادئ الاعمال، وآداب المهنة، وحوكمة الشركات، المنتدى العالمي لحوكمة الشركات الدليل السابع، تقدمي جورج كيل، مؤسسة التمويل الدولي– مجموعة البنك الدولي ، بلا تاريخ،متاح على الرابط التالي :
https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/23980/47791Ar.pdf?sequence=4&isAllowed=y
٨- ينظر الموقع الالكتروني : www.auanticoruption.org.
٩- ينظر الموقع الالكتروني : www.yemen.inc.inf

الملخص

ارتبط وجود ظاهرة الفساد بوجود الانظمة السياسية والتنظيم القانوني والسياسي، دون ان تقتصر على شعب معين او ثقافة دولة دون اخرى, وهو ما جعلها تتطور لتتحول الى اهم القضايا العالمية التي ازدادت حدتها ووتيرتها مع التطور التكنلوجي والتقني ولتنتقل الى مجال اوسع لتصبح بالتالي نوعا من الجرائم العالمية العابرة للحدود التي تعدى اثرها الى اقاليم دول اخرى ولتتسع بشكل ملحوظ ومخيف مؤثرا على القيم الانسانية في المجتمع الدولي عامه ومهددا الاستقرار العالمي ، وهو ما جعلها قضية مكافحة الفساد من أحدى أهم القضايا المحورية لكافة المجتمعات واستوجب تظافر الجهود لمحاولة الحد منها ومكافحته ليس عبر الاتفاقيات الدولية الخاصة فق وانما من خلال انشاء منظمة شفافية دولية لمكافحته عبر وسائل واليات عدة اعتمدتها في ذلك .

الكلمات المفتاحية: الفساد، مكافحة الفساد، منظمة الشفافية الدولية.

Abstract

The existence of the phenomenon of corruption is linked to the existence of political systems and legal and political organization, without being limited to a particular people or the culture of a country without another, which is what made it evolve to turn into the most important global issues that increased in intensity and pace with the technological and technical development and moved to a wider field to become thus a kind of global crime The cross-border impact that has crossed the regions of other countries and has expanded significantly and frighteningly, affecting human values in the international community in general and threatening global stability, which made the issue of combating corruption one of the most important central issues for all societies. Only through the establishment of an international transparency organization to combat it through several means and mechanisms that it has adopted in this regard.

Keywords: corruption, anti-corruption, Transparency International